Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 2 part2- December 2025 المجلد ١٥- العدد ٢ ج٢ – كانون الأول ٢٠٢٥

Review and critique of the study: Institutions and Economic Development in the Arab Region Abdullah Dukara Jalal and Mukhtari Faisal

[1] Fatima Hassan Jassim
[1] College of Political Science, Al-Nahrain University
1: Email: Fatima.hassan@nahrainuniv.edu.iq
2: Email:

DOI https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.165475.1617
Submitted: 2/9/2025
Accepted: 2/10/2025
Published: 1/12/2025
Keywords:
Institutions
Economic Development
Arab Region
Abdullah Doukara Jalal
Mokhtari Faisal.

Abstract:

The study outlines the general framework of the research problem, firstly highlighting the persistence of development gaps between developed and developing countries, attributing this in part to differences in the quality of institutions and rules governing economic and political activity. It defines "institutions" according to the literature of "new institutional economics" (North, Williamson) and briefly distinguishes between de jure (formal legal) and de facto (actual practice) institutions. It argues that the combination of the rule of law, efficient bureaucracy, control of corruption, and an open business environment constitute necessary foundations for long-term growth. The study then explains the system of indicators it will rely on: the Heritage Index of Economic Freedom with its four dimensions (rule of law, size of government, regulatory efficiency, and market openness); the Doing Business Index, which compares business environment reforms across 190 economies; and the World Economic Forum's (WGI) six-index index (voice and accountability, political stability, government effectiveness, legislative quality, rule of law, and control of corruption). The study provides a description of each data source and a brief explanation of its methodology. It then presents comparative graphs and tables: a figure showing the evolution of GDP per capita across regions (1965–2019), a comparative bar showing Arab countries' scores in the 2020 Doing Business Index, and a matrix table showing Arab countries' WGI scores in 2019. The study concludes—through a descriptive reading of these findings—that Arab countries record modest levels in the components of governance, openness, and regulatory efficiency compared to other regions, and that structural institutional gaps hinder the transformation of material and demographic resources into inclusive and sustainable growth. The Index of Economic Freedom also divides the results into standard categories (free: 80–100; mostly free: 70–79.9; moderately free: 60–69.9; repressed, etc.) and is based on four pillars: rule of law, size of government, regulatory efficiency, and market openness. This division facilitates tracking weaknesses by pillar for each country, as evidenced by the study's evidence and copies of the attached tables (Miller, Kim, & Roberts, 2020). The study is noted for its effort to compile a rapid panoramic picture linking the overall institutional structure to economic performance, drawing on foundational literature (North; Acemoglu et al.; Rodrik) and referencing ESCWA's classifications of the region's economies by resource and labor abundance. However, as we will demonstrate, the study remains closer to a descriptive background paper than to a causal empirical investigation capable of estimating a precise numerical impact and explaining its variations within the region.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مراجعة ونقد دراسة/ المؤسسات والتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية عبد الله دوكارة جلال ومخطاري فيصل

م.د فاطمة حسن جاسم [١]
[١] كلية العلوم السياسية جامعة النهرين

الملخص:

تحدد الدراسة الإطار العام لمشكلة البحث في مقدمتها عبر إبراز استمرار الفجوات التنموية بين الدول المتقدمة والنامية، وتُعيد ذلك جزئياً إلى اختلاف نوعية المؤسسات والقواعد الحاكمة للنشاط الاقتصادي والسياسي. وتُعرّف "المؤسسات" وفق أدبيات "الاقتصاد المؤسسي الجديد" ، وتُميّز – على نحو موجز – بين المؤسسات de jure (القانونية الرسمية) وde facto (الممارسة الفعلية)، وتُحاجج بأنّ تلازم سيادة القانون، وكفاءة الجهاز البيروقراطي، وضبط الفساد، وبيئة الأعمال المنفتحة يشكّل ركائز لازمة للنمو طويل الأمد.

وتنتقل الدراسة إلى شرح منظومة المؤشرات التي ستستند إليها: Heritage Index of Economic Freedom بأبعاده الأربعة (سيادة القانون، حجم الحكومة، الكفاءة التنظيمية، انفتاح الأسواق)، لمقارنة إصلاحات بيئة الأعمال عبر ١٩٠ اقتصاداً، وWGI بقياساته الستة (الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، جودة التشريعات، سيادة القانون، السيطرة على الفساد). وتورد الدراسة توصيفاً لكل مصدر بيانات وتعريفاً مختصراً لمنهجيته. ثم تعرض رسوماً وجداول مقارنة: شكل حول تطور الناتج المحلي/الفرد عبر المناطق (١٩٦٥–٢٠١٩)، وشريطاً مقارناً لدرجات الدول العربية في العام ٢٠٢٠، وجدولاً مصفوفياً يبين درجات WGI للدول العربية لعام ٢٠١٩. وتستنتج الدراسة – بقراءة وصفية لهذه المخرجات – أنّ الدول العربية تسجِّل مستويات متواضعة في مكوّنات الحوكمة والانفتاح وكفاءة التنظيم مقارنةً بمناطق أخرى، وأنّ الثغرات المؤسسية البنيوية تُعيق تحويل الموارد المادية والديموغرافية إلى نمو شامل ومستدام.

كما يُقَسِّم مؤشر الحرية الاقتصادية النتائج إلى فئات معيارية (حرّ: ٨٠–١٠٠؛ حرّ غالبًا: ٧٠–٧٩.٩؛ معتدل الحرية: ٦٠–٦٩.٩؛ مكبوت...)، ويرتكز على أربع ركائز: سيادة القانون، حجم الحكومة، الكفاءة التنظيمية، وانفتاح الأسواق، ويُسهِّل هذا التقسيم تتبُّع مكامن الضعف بحسب الركيزة لكل بلد، كما

يتضح من شواهد الدراسة ونُسَخِ الجداول الملحقة ويُسجَّل للدراسة سعيها لتجميع صورة بانورامية سريعة تربط بين البنية المؤسسية الكلية والأداء الاقتصادي، واستدعاؤها لأدبيات تأسيسية، مع إحالة إلى تصنيفات إسكوا لاقتصادات المنطقة حسب وفرة الموارد والعمل. غير أنّ الدراسة تظلّ – كما سنبيّن – أقرب إلى الورقة الخلفية (Background paper) الوصفية منها إلى تحقيقٍ إمبريقي سببي قادر على تقدير أثرٍ عددي دقيق وتفسير تبايناته داخل المنطقة.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات ، التنمية الاقتصادية ، المنطقة العربية ، عبد الله دوكارة جلال ، مخطاري فيصل.

المقدمة

تسعى هذه المراجعة النقدية إلى تفحّص دراسة "المؤسسات والتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية". وتستهدف المراجعة تقييم جودة البناء النظري، ودقّة التصميم المنهجي، وملاءمة مصادر البيانات ومؤشرات القياس، إضافةً إلى تماسك التحليل وقدرته على دعم الاستنتاجات والسياسات المقترحة. وتتناول الدراسة موضوعاً إشكالياً طالما استقطب البحث المقارن، وهو أثر "جودة المؤسسات" على مسارات النمو والتنمية، مع إسناد التحليل إلى مؤشرات عالمية مثل: مؤشر الحرية الاقتصادية لـHeritage، وتقارير سهولة ممارسة الأعمال للبنك الدولي ، ومؤشرات الحوكمة العالمية (WGI). وتعرض الدراسة رسوماً وجداول تُلخّص وضع الدول العربية ضمن هذه المقاييس (مثل الشكل حول مسار الناتج المحلي الإجمالي، وجدول (WGI)، وتعتمد منهجاً وصفياً تحليلياً للوصول إلى خلاصة مفادها أنّ مؤسسات داعمة للتنمية "تغيب بدرجة كبيرة" في المنطقة العربية، وأنّ إصلاحها يمثّل شرطاً لازماً للتقدّم.

وتنطلق هذه المراجعة من فرضيةٍ منهجية بسيطة: لا يكفي رصد المؤشرات المعيارية الدولية للحكم على أثر المؤسسات دون تصميمٍ سببي واضح واختباراتٍ إحصائية تقيس حجم الأثر واتجاهه مع معالجة تحيزات القياس وتباين السياقات. ومن ثمّ، تفصل المراجعة عناصر القوة والقصور، وتقترح مسارات تحسين قابلة للتنفيذ تُعزّز الصرامة العلمية وقابلية التكرار.

I. التحليل والنقد

١) نقد الإشكالية وصياغة الأسئلة

تطرح الدراسة سؤالاً عاماً: كيف تؤثر "جودة المؤسسات" في التنمية الاقتصادية بالمنطقة العربية؟ غير أنّها لا تصوغ سؤالاً بحثياً محدداً ولا تُشتق فرضيات قابلة للاختبار تُحدِّد المتغيرات التابعة (النمو/التنمية بأي مقياس؟ الدخل للفرد؟ الإنتاجية الكلية؟ الاستثمار؟) والمستقلة (أي أبعاد مؤسسية بالتحديد؟) والضوابط (النفط/الغاز، الصراع، التعليم، الانفتاح التجاري...). ويؤدي غياب هذا التحديد إلى توسّعٍ إنشائي في المقدمة والخاتمة مقابل اقتصادٍ في التصميم الإمبريقي. ويُفضَّل أن تُحَدِّد الدراسة – منذ البداية – فرضيات على غرار: "ترفع فعالية الحكومة بمقدار انحراف معياري واحد من معدل النمو السنوي للفرد ٠.٥ نقطة مئوية بعد ضبط موارد النفط والصراع"، أو "يُفسّر مكوّن سيادة القانون نسبةً أكبر من تباين الاستثمار الخاص مقارنةً بمكوّن حجم الحكومة". إنّ الضبط المسبق للعلاقات المتوقعة يُمكِّن من اختبارٍ حقيقي بدل الاستنتاج من وصفٍ بصري للجداول.

٢) نقد الإطار المفاهيمي

تستند الدراسة إلى أدبيات راسخة في "الاقتصاد المؤسسي"، وتستشهد بـNorth وWilliamson وAcemoglu وآخرين. غير أنّ التركيب المفاهيمي لا يتجاوز تلخيصاً مدرسياً للفكرة العامة "المؤسسات الجيدة تُنتج تنمية أفضل"، دون تفكيكٍ دقيق للمسارات السببية:

- كيف تنتقل سيادة القانون إلى تراكم رأسمالي أعلى؟
- متى يكون أثر "حجم الحكومة" سالباً أو موجباً باختلاف الهياكل الريعية؟
- ما درجة التفاعل بين الموارد الطبيعية والتصميم المؤسسي (Resource Curse vs. Rentier State)؟

وتقدّم الدراسة تمييزاً وجيزاً بين de jure وde facto لكنها لا توظّفه تحليلياً؛ فالمقاييس المستخدمة (Heritage، Doing Business[1]، WGI) تمزج – بطبيعتها – بين القانوني والفعلي، وتختلف جهات إنتاجها ومقارباتها ودرجات الانحياز فيها. ويستدعي ذلك نموذجاً مفاهيمياً يوضّح اتجاهات السببية المتبادلة (Endogeneity)، فضعف النمو يُضعف المؤسسات أيضاً، والعكس. إنّ غياب هذا النموذج يجعل الخلاصة أقرب إلى تقرير وصفي مقارن منه إلى بحثٍ سببي.

(1) Business, D. (2020). *Comparing Business Regulation in 190 Economies*. International Bank for Reconstruction and Development. The World Bank. Washington, 135.

ووفقاً للدراسة، تُعرِّف أدبيات الاقتصاد المؤسسي "المؤسسات" باعتبارها "قواعد اللعبة" التي تُشكِّل الحوافز وتخفض تكاليف المعاملات، بما ينعكس مباشرةً على تراكم رأس المال والإنتاجية. ويؤكد كلٌّ من نورث أنّ الأداء الاقتصادي يتحدد عبر منظومات القواعد الرسمية وغير الرسمية ومسارات تغيّرها التاريخية، فيما يُبرِز ويليامسون دور ترتيبات الحوكمة في تقليل كلفة المعاملات وعدم اليقين.

٣) نقد التصميم والمنهجية

تُعلن الدراسة اعتماد "منهجٍ وصفيٍ تحليلي"، وتُرتِّب المؤشرات وتعرضها بصرياً. بيد أنّ المنهج الوصفي – مهما حسُن بناؤه – لا يكفي للإجابة على سؤالٍ سببي. وتُسجّل الملاحظات التالية:

أ. **غياب تحديدٍ زمني واضح:** تُوظَّف سلسلة ناتج حتى ٢٠١٩، ودرجات Doing Business لعام ٢٠٢٠، وWGI 2019. ويخلق هذا عدم التجانس الزمني صعوبة في المقارنة الديناميكية أو اختبار الاتجاهات قبل/بعد صدمات مؤسسية أو اقتصادية (مثل الربيع العربي أو جائحة كوفيد).

ب. **غياب اختبارات إحصائية:** لا تُجرى انحدارات (OLS/GLS)، ولا اختبارات ارتباط/سببية (Granger)، ولا نماذج بانل (Fixed/Random)، ولا حتى معاملات ارتباط بسيطة مع فترات إسناد. ويترتب على ذلك تعذّر تقدير حجم الأثر أو فحص متانة النتائج عبر مواصفات بديلة.

ت. **إهمال الضوابط السياقية:** لا تُدرج الدراسة متغيرات حاسمة مثل: ريع النفط (% من الناتج)، شدة الصراع، الخصائص الديموغرافية (العبء العمري)، الانفتاح التجاري، تراكم رأس المال البشري، أو الصدمات الخارجية (أسعار النفط). وتؤدي هذه الفجوة إلى تحيز إغفال المتغيرات.

ث. **عدم استخدام البيانات كلوحة (Panel):** بينما تتوافر WGI/EFW لسنواتٍ عدة، تقتصر الدراسة على مقاطع مقطعية قريبة من سنةٍ مفردة. وكان يمكن للنماذج اللوحية أن تستغل التباينين: عبر الدول وعبر الزمن، وأن تستخدم إزاحات زمنية (Lags) للتخفيف من التبادلية.

نتيجة ذلك، تتسع الخاتمة فوق ما تسمح به الأدلة، إذ تَستنبط استنتاجاتٍ عامة حول غياب المؤسسات الداعمة للتنمية في "المنطقة ككل" من معاينات وصفية دون اختبارٍ سببي.

وختاماً، تبيّن الأدبيات التجريبية المدرجة ضمن الدراسة أنّ المؤسسات ليست مجرد مصاحِبٍ للنمو، بل "سببٌ أساسي بعيد المدى" له؛ إذ تُظهِر دراسات بانل ومقاطع مقطعية أنّ تحسّن

جودة سيادة القانون وفعالية الحكومة يرتبط بارتفاعات معتبرة في نمو الدخل للفرد حتى بعد ضبط المتغيرات البنيوية، ما يستلزم تصميمًا يُعالِج التبادلية والتحيزات.

٤) نقد اختيار المؤشرات ومشكلات القياس

أ) Doing Business[١]

تُركِّز الدراسة على ترتيب الدول العربية في[٢] . ويُسجَّل أنّ هذا التقرير أُوقف لاحقاً بسبب مشكلات نزاهة بيانات في بعض الإصدارات؛ كما أنّ الترتيب الإجمالي يُخفي تباينات داخلية بين المحاور (بدء النشاط، الحصول على الائتمان، إنفاذ العقود، التجارة عبر الحدود...). وكان يلزم تحليل محوري يبيّن أي المجالات التنظيمية أشد اختناقاً لكل بلدٍ عربي، مع ربطها بنتائج اقتصادية (الاستثمار الخاص، تأسيس الشركات، مدة التقاضي). إنّ الاكتفاء بالترتيب يُنتج حكماً عاماً قليل الفائدة السياسية.

ب) Heritage Index of Economic Freedom

تعرض الدراسة إطار Heritage وأبعاده، لكنّها لا تُفكِّك القيود المفاهيمية لهذا المؤشر الذي يمزج بين أحكامٍ معيارية حول "حجم الحكومة" وعبئ الضرائب" وبين متغيرات مؤسسية خالصة مثل "سيادة القانون". وكان يلزم تمييز التحليل بين مكوّناتٍ قابلة للتأويل كتكلفة-منفعة (حجم الحكومة) وبين مكوّناتٍ شبه-كونية (الفساد، إنفاذ العقود)، لأنّ أثرها الاقتصادي يختلف سياقياً؛ إذ قد تُسهم دولة أكبر – إذا كانت فعّالة – في بناء رأس مال بشري وبنية تحتية تُحفّز الإنتاجية.

ج) WGI

تستفيد الدراسة من جدولٍ تفصيلي لدرجات WGI. غير أنّ WGI مؤشرات تصورية (Perception-based) ذات خطأ قياس ومصدريّة متعدّدة. وكان يلزم تضمين هوامش الثقة أو استخدام تحليل مكوّناتٍ رئيسة (PCA) لاستخراج مركب حوكمة مع تقليل الضجيج، ثم اختبار علاقته بالنمو مع أخطاء معيارية مُجمّعة. عدم القيام بذلك يُبقي النتائج في حدود الوصف دون دلالة إحصائية.

توضح منهجية "مؤشرات الحوكمة العالمية" أنّها مؤشرات إدراكية مركَّبة تغطي ستة أبعاد (الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، جودة التشريعات، سيادة القانون، السيطرة على الفساد) وتُقدَّم عادة على مقياس من −٢.٥ إلى +٢.٥ مع هوامش ثقة،

(1) Business, D. (2020). *Comparing Business Regulation in 190 Economies*. International Bank for Reconstruction and Development. The World Bank. Washington, 135.

(2) Business, D. (2020). *Comparing Business Regulation in 190 Economies*. International Bank for Reconstruction and Development. The World Bank. Washington, 135.

ما يستدعي قراءةً حذرةً ويفضل إظهار عدم اليقين عند المقارنة عبر البلدان والسنوات[١] . وتشهد على ذلك بيانات المنطقة العربية في جدول رقم (٠٣) (٢٠١٩) بآخر صفحات الدراسة.

د) توافق الأزمنة والتثليث (Triangulation)

تستخدم الدراسة سنواتٍ مختلفة (٢٠١٩–٢٠٢٠) ومصادر متعددة دون مواءمة زمنية أو تثليث: كان ممكناً اختيار نقطة زمنية مشتركة أو نافذة متحركة (٢٠١٥–٢٠٢٠) لتقليل التحيز، مع مقارنة متقاطعة بين WGI وEFW وPolity IV/V-Dem لاختبار ثبات الاتجاهات. غياب ذلك يُصعِّب الاستدلال السببي ويُضعف الاتساق الداخلي.

٥) نقد استخدام تصنيفات إسكوا والموارد

تستحضر الدراسة تصنيفاً مفيداً لاقتصادات المنطقة: غنية الموارد قليلة العمل (RRLI)، غنية الموارد وافرة العمل (RRLA)، فقيرة الموارد وافرة العمل (RPLA). غير أنّ الدراسة لا تستثمر هذا التصنيف تحليلياً: لا تُقارن متوسطات المؤشرات المؤسسية بين المجموعات، ولا تختبر اختلاف المنحدرات (Slope Heterogeneity) بين أنظمة ريعية وأخرى إنتاجية. وكان يمكن – على الأقل – تجميع الدول في هذه الأطر وإجراء اختبارات متوسط/ميديان لفحص الفروق، أو نماذج تفاعل (Resource Rents × Governance) لاختبار ما إذا كانت قوة أثر الحوكمة تتبدّل مع صعود الريع. الاكتفاء بالتصنيف دون تشغيله يُفوّت فرصة تفسيرٍ بنيوي للأداء المتباين.

٦) نقد معالجة التباين داخل-المنطقة

تُحلِّل الدراسة "المنطقة العربية" كوحدة واحدة، وتخلص إلى أن "مؤسسات داعمة للتنمية" تغيب بدرجة كبيرة. غير أنّ التغاير الداخلي كبير: تسجّل بعض الدول الخليجية أداءً تنظيمياً ومالياً أقوى في بعض محاور Doing Business[٢] وHeritage، بينما تتأثر دول نزاع بتدهورٍ حاد في WGI. وكان يلزم تحليل طبقي يميّز بين مجموعة "الاستقرار العالي/النفط العالي"، ومجموعة الاقتصادات المتحوّلة، ومجموعة الدول النزاعية، مع عرض هوامش عدم اليقين. إنّ تعميم الحكم على "المنطقة ككل" يُبقي الخلاصة فضفاضة وغير قابلة للتطبيق السياسي التفصيلي.

ويركز تقرير Doing Business 2020 على قياس عبء اللوائح الإجرائية عبر محاور فرعية محددة (بدء النشاط، الحصول على الائتمان، إنفاذ العقود، التجارة عبر

(1) Kraay, A., Kaufmann, D., & Mastruzzi, M. (2011). The Worldwide Governance Indicators. *Hague Journal on the Rule of Law*, *3*, 220–246

(2) Business, D. (2020). *Comparing Business Regulation in 190 Economies*. International Bank for Reconstruction and Development. The World Bank. Washington, 135.

الحدود...)، ويُظهر شكل رقم (٠٢) ضمن الدراسة مواضع الدول العربية على هذا المقياس مقارنةً ببقية الاقتصادات[1]. لذا، فإن تفكيك النتائج على مستوى المحاور الفرعية أدقُّ لاقتراح إصلاحات قطاعية قابلة للتنفيذ.

٧) نقد الاستدلال السببي والتبادلية

تفترض الأدبيات تفاعلاً ثنائياً؛ المؤسسات الجيدة تُحفّز النمو، والنمو ذاته يقوّي المؤسسات (Feedback). ويستلزم ذلك تصميماً يعالج التبادلية (Endogeneity) عبر:

- إزاحات زمنية (Lagged Governance)؛
- أدوات (IV) – إن لزم – مثل صدماتٍ تاريخية أو خصائص جغرافية؛
- طرائق شبه تجريبية (Difference-in-Differences / Synthetic Control) عند حدوث إصلاحات مؤسسية واضحة.

ولا يسعى العمل الحالي إلى أيٍّ من ذلك؛ لذا تظلّ الاستنتاجات تعليلية أكثر من كونها قياسية. وكان يمكن – على سبيل المثال – اختيار حزمة إصلاحٍ تنظيمية في بلدين عربيين في فترة محددة، وبناء مجموعة مقارنة صناعية/جغرافية لتقدير أثرٍ سببي على تأسيس الشركات أو الاستثمار الأجنبي، بما يثري السردية الكلية.

٨) نقد استخدام الرسوم والجداول

تعرض الدراسة شكلاً زمنياً للناتج المحلي/الفرد (١٩٦٥–٢٠١٩)، لكن المحور ليس مفسّراً بوضوح (هل هي نسب نمو تراكمية أم مستويات حقيقية معدّلة بالتضخم؟). ويؤدي الغموض في العنونة إلى إرباك التفسير. كذلك، يقدّم جدول Doing Business ترتيباً معيارياً واحداً دون تفكيك المحاور الفرعية، بينما يُظهر جدول WGI قيماً سالبة وموجبة دون شرحٍ لطبيعة التحويل إلى المئينات أو Z-scores كما في منهجية WGI. وكان يُستحسن شرحٍ طريقة القراءة للقارئ غير المتخصص (مثلاً: "القيم من −٢.٥ إلى +٢.٥، الأعلى أفضل")، وإضافة أشرطة ثقة حيثما أمكن.

٩) نقد تغطية المراجع وحداثة البيانات

يضمّ قسم المراجع أعمالاً كلاسيكية ومصادر المؤشرات[2] بيد أنّ تحديث المراجع ضرورة خاصة في موضوعٍ سريع التحوّل؛ إذ لم تُستدعَ مصادر أحدث لسنوات ٢٠٢١–

(1) Business, D. (2020). *Comparing Business Regulation in 190 Economies*. International Bank for Reconstruction and Development. The World Bank. Washington, 135.

(2) Business, D. (2020). *Comparing Business Regulation in 190 Economies*. International Bank for Reconstruction and Development. The World Bank. Washington, 135.

٢٠٢٣ للحوكمة، ولا نقاشات نقدية حديثة حول توقف Doing Business. كما لا تُحيل الدراسة إلى أدبيات عربية تطبيقية حديثة تقيس أثر الإصلاحات المؤسسية في أسواق محدّدة (مثل الطاقة المتجددة، الخدمات المالية الرقمية، القضاء التجاري). ويَحدُّ ذلك من قدرة الدراسة على تمثيل الحالة الراهنة ويزيد مخاطر الاستدلال من بيانات "قبل الصدمات الأخيرة" (جائحة، تقلبات أسعار الطاقة).

١٠) نقد الخاتمة ومدى اتساقها مع الأدلة

تُعيد الخاتمة صياغة فكرة عامة: تحتاج المنطقة إلى تغييرات مؤسسية جذرية لتحقيق قفزة تنموية. وتُعدّ هذه الخلاصة صحيحةً حدسياً ومتناغمة مع الأدبيات، لكنها تتجاوز الأدلة المقدّمة؛ إذ لا يبيّن المتن أي تقديرٍ كمي لحجم الفجوة المؤسسية أو حزم إصلاح ذات أولوية لكل فئة من الدول. كما لا تُفسَّر الاستثناءات داخل المنطقة ولا التباينات القطاعية. لذلك، تقتصر القيمة العملية للخاتمة على النداء العام للإصلاح، من غير ترجمة إلى خارطة سياسات مُفصّلة قابلة للتطبيق.

١١) عناصر القوة في الدراسة

مع ما سبق من نقد، تُسجَّل نقاط قوة واضحة:

- تجميعٌ مُيسّر لأهم مؤشرات الحوكمة وبيئة الأعمال في مرجعٍ واحد، ما يقدّم مدخلاً تمهيدياً للقارئ العربي.
- إحالات تأسيسية لأدبيات الاقتصاد المؤسسي، تُبرز القنوات النظرية الأساسية.
- عرضٌ بصري لقيم Doing Business [1] وWGI على مستوى الدول العربية، يُتيح الانطلاق لبحوثٍ تطبيقية أعمق.
- استحضار تصنيفٍ بنيوي لاقتصادات المنطقة (RRLI/RRLA/RPLA) قابل للتشغيل في نماذج تفسيرية لاحقاً.

١٢) فجوات قابلة للمعالجة

تقترح هذه المراجعة أربع فجوات رئيسة ينبغي سدّها:

١. **فجوة السببية:** ضرورة الانتقال من وصف المؤشرات إلى تقدير أثرٍ عددي مع ضبط التحيزات.

٢. **فجوة التغاير الداخلي:** لزوم تفكيك "المنطقة" إلى طبقاتٍ متجانسة.

(1) Business, D. (2020). *Comparing Business Regulation in 190 Economies*. International Bank for Reconstruction and Development. The World Bank. Washington, 135.

٣. **فجوة البيانات وحداثتها:** حاجة إلى تحديث السلاسل وربطها بنتائج اقتصادية وسيطة (الاستثمار، الإنتاجية).

٤. **فجوة القابلية للتطبيق:** تحويل التوصيات العامة إلى حزم إصلاحٍ قطاعية/مؤسسية محدّدة زمنيّاً.

II. التوصيات وفرص التحسين

أولاً: تحسين الإطار المفاهيمي

اقترح بناء نموذجٍ سببي مصغّر (Logic Model) يوضح المسارات:

- (سيادة القانون/ضبط الفساد) → (انخفاض مخاطر المعاملات/تكاليف الامتثال) → (زيادة الاستثمار الخاص والإقراض والإنتاجية).
- (فعالية الحكومة) → (جودة البنية التحتية ورأس المال البشري) → (تحسّن الإنتاجية الكلية).
- (الانفتاح/حرية التجارة) مع ضوابط استراتيجية صناعية → (تنويع الصادرات) → (نمو مستدام).

اقترح أيضاً تمييزاً تحليلياً بين المؤسسات de jure وde facto عبر مزاوجة مؤشرات قانونية (نصوص القوانين، مدد التقاضي الفعلية) مع مؤشرات تصورية. ويساعد ذلك على تشخيص فجوة التطبيق بدلاً من الاكتفاء بمتوسطٍ مركب.

ثانياً: تطوير التصميم الإمبريقي

اقترح اعتماد لوحة بيانات Panel 2000–2023 تشمل كل الدول العربية، مع:

- **متغيرات تابعة:** نمو الناتج الحقيقي للفرد، نمو إنتاجية العمل، تكوين رأس المال الثابت، الاستثمار الخاص، تدفق FDI، تأسيس الشركات (حيث متاح).
- **متغيرات مستقلة:** مكونات WGI/EFW/Polity/V-Dem مُعالَجة بـPCA أو مؤشرات مركّبة منفصلة.
- **ضوابط:** ريع الموارد (% من الناتج)، مؤشر النزاع (UCDP/ACLED)، الانفتاح التجاري، مستوى التعليم، الاستثمار في البنية التحتية، الديموغرافيا.
- **منهجية:** نماذج تأثيرات ثابتة مع أخطاء معيارية عنقودية، وفحوص Hausman، واختبارات سكون (ADF/PP) إذا استُخدمت سلاسل، وعلاج التبادلية عبر إزاحات

الحوكمة lagged و/أو IV (حيث أمكن)، أو DiD عند تحليل إصلاحات محدّدة (قضاء تجاري، تراخيص رقمية).

اقترح كذلك اختبارات عدم تجانس المنحدرات (Mean Group / Pooled Mean Group) أو Random Coefficients، لأن أثر الحوكمة قد يختلف جذرياً بين اقتصاد ريعي وآخر متنوّع.

ثالثاً: تشغيل تصنيف إسكوا تحليلياً

اقترح تقسيم العيّنة إلى مجموعات RPLA / RRLA / RRLI، وإجراء:

- اختبارات فروق متوسطات لمكوّنات الحوكمة الأساسية.
- نماذج تفاعل (Governance × Resource Rents) لاختبار ما إذا كانت الحوكمة "تفعل فعلها" بقدرٍ أعظم عندما ينخفض الاعتماد على الريع.
- تحليل مسارات لثلاث حالات دراسية تمثيلية من كل فئة (مثلاً: بلد خليجي مستقر، بلد تحوّل مؤسسي، بلد نزاعي) مع سلاسل زمنية طويلة ومقارنات قطاعية (القضاء التجاري، الطاقة، الخدمات المالية).

رابعاً: تدقيق المؤشرات وتحديثها

اقترح تحديث قواعد البيانات إلى أحدث سنة متاحة (WGI/EFW/Heritage/Enterprise Surveys)، والقيام بـتثليث بين مصادر مختلفة (Polity ،V-Dem) للتأكّد من ثبات الاتجاهات. وفي ما يخص Doing Business بعد إيقافه، اقترح الاعتماد على مؤشرات بديلة: زمن/كلفة إنفاذ العقد من قواعد بيانات القضاء، مقاييس رقمنة الخدمات الحكومية، مسوحات منشآت البنك الدولي (WBES) لقياس القيود التنظيمية "الفعلية".

اقترح كذلك عرض هوامش الثقة أو أخطاء القياس في الجداول والرسوم، وشرح كيفية قراءة المقاييس (نطاق القيم، ما يعنيه الرقم السالب/الموجب في WGI).

خامساً: الربط بنتائج اقتصادية وسيطة

- اقترح تجاوز التركيز على النمو الكلي إلى قنوات وسيطة قابلة للرصد:
- أثر الحوكمة على الاستثمار الخاص المحلي.
- أثر إنفاذ العقود على قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- أثر ضبط الفساد على تكلفة رأس المال ومخاطر الائتمان السيادي.

- أثر الكفاءة التنظيمية على سرعة تأسيس الشركات ونِطاق الاقتصاد غير الرسمي.
- يساعد هذا الربط على تحويل المؤشرات المركبة إلى نتائج ملموسة تهمّ صانع السياسات.

سادساً: تعزيز قابلية التكرار والشفافية

- اقترح إرفاق ملف بيانات مُنظَّم (CSV) وروابط مصادر البيانات مع شِفرة تحليلات (R/Stata/Python) وخطوات المعالجة، بما يمكّن القرّاء من استنساخ النتائج وتوسيعها. كما يُستحسن تحديد إصدار كل قاعدة بيانات والسنة المرجعية لتفادي الاضطراب الزمني الملحوظ حالياً.

سابعاً: تحسين العرض والاتصال اقترح:

- إعادة تصميم الرسوم بألقابٍ واضحة ومحاور مُعنونة ووحداتٍ مُعرّفة، وإضافة أشرطة ثقة.
- تفكيك ترتيب Doing Business إلى محاور فرعية مع إبراز "أشد الاختناقات" لكل بلد.
- تقديم خرائط حرارة لمكوّنات WGI حسب البلدان والسنوات.
- إدراج مُلخّص تنفيذي جدولي يترجم النتائج إلى أولويات إصلاحٍ قطاعية (القضاء، الجمارك، المنافسة، الشراء العام).

ثامناً: تحويل الخلاصة إلى أجندة سياسات

اقترح صياغة حزم إصلاحٍ متمايزة بحسب الفئات الثلاث:

- RRLI (غنية الموارد قليلة العمل): تنويع القاعدة الإنتاجية عبر سياسات محتوى محلي، تعميق أسواق رأس المال، قضاء تجاري متخصص، حَوْكمة الصناديق السيادية.
- RRLA (غنية الموارد وافرة العمل): إصلاحات سوق العمل (حوافز التشغيل المحلي)، تعليم تقني موجّه للصناعة، حوكمة البلديات لتحسين الخدمات الحضرية.
- RPLA (فقيرة الموارد وافرة العمل): تيسير تأسيس الأعمال الصغيرة والمتوسطة، رقمنة الإجراءات الحكومية (الشباك الواحد)، مكافحة الفساد الصغير عبر الدفع الإلكتروني والتتبع.

اقترح تحديد مؤشرات أداء رئيسة (KPIs) قابلة للقياس (مدة التقاضي، تكلفة التسجيل، نسبة المشتريات الحكومية الإلكترونية، زمن التخليص الجمركي) مع أهداف زمنية ومتابعة فصلية.

الخاتمة

تُقدِّم الدراسة مادة تمهيدية مفيدة تَجمع فيها مؤشراتٍ عالمية حول الحوكمة وبيئة الأعمال في المنطقة العربية، وتُثمِّن الأثر المحوري للمؤسسات على التنمية. غير أنّ طموح السؤال يتجاوز أدوات التحليل المُستخدمة؛ إذ يظل العمل وصفياً عاماً لا يختبر السببية ولا يقدّر أحجام الأثر، ويعاني عدمَ تجانسٍ زمني في البيانات وعدمَ تشغيلٍ تحليلي لتصنيفات الموارد. لذا، تستلزم النسخة القادمة انتقالاً منهجياً نحو لوحات بياناتٍ زمنية، واختباراتٍ قياسية بمتغيّرات ضابطة، وتحليلٍ طبقي يُبرز التغاير داخل المنطقة، مع تحديثٍ للمصادر وتدقيقٍ للمؤشرات وإرفاقٍ للبيانات والشِفرات لرفع الشفافية وقابلية التكرار. وبذلك فقط يمكن تحويل الرسالة العامة "حسِّنوا المؤسسات" إلى خارطة سياساتٍ مفصّلة قابلة للتنفيذ تُحدِّد أين يبدأ الإصلاح، وكيف يُتابَع، وبأي أدوات قياسٍ وتقييم.

المراجع

1- Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2005). Institutions as a fundamental cause of long-run growth. *Handbook of Economic Growth*, *1*, 385–472.

2- Business, D. (2020). *Comparing Business Regulation in 190 Economies*. International Bank for Reconstruction and Development. The World Bank. Washington, 135.

3- Kraay, A., Kaufmann, D., & Mastruzzi, M. (2011). The Worldwide Governance Indicators. *Hague Journal on the Rule of Law*, *3*, 220–246.

4- Miller, T., Kim, A. B., & Roberts, J. M. (2020). *2020 Index of Economic Freedom*. Washington: The Heritage Foundation.

5- North, D. C. (1994). Economic performance through time. *The American Economic Review*, *84*(3), 359–368.